التربية و التعليم في إفريقيا بين مفترق الطرق

منصوري عبد الحق

قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة وهران

مقدمة

أصبح معروفا أنه لا أمل للبلدان الإفريقية في الخروج من أوضاعها الحالية وأحداث نقلة نوعية مصيرية بالنسبة لمستقبلها بدون الاستعانة بالفعل التربوي الهادف الذي يُنتظر منه أن يرتقي بالعنصر البشري إلى مستوى يسمح له أن يحرر قدراته ويفجر طاقاته الكامنة ويمكنه من حُسن استغلال الخيرات التي تزخر بها بلاده. وحتى يتحقق ذلك لا بد من التركيز في العملية الإصلاحية على قطاع التربية الذي يجب أن يولى كامل الرعاية والاهتمام ليتحول إلى أداة قوية وفاعلة تُساهم بشكل مباشر في استيعاب مشاكل المجتمع وتطوير آلياته وذلك بتوفير كفاءات بشرية تضمن بإنجازاتها وابتكاراتها إمكانية تسجيل حضور فعلي بين الشعوب والأمم تفرض فيه نفسيها وتحافظ به على هيبتها. يبقى الإشكال المطروح يتمثل في كيفية الانطلاق ومن أين يمكن أن تبدأ هذه البلدان في تفعيل العملية التربوية كأمل وحيد للخروج من أزماتها الخانقة .. وإذا كان يبدو في الظاهر أن المسالة بسيطة وأن حسمها أمر هين فإنها في الحقيقة تمثل معضلة حلها ليس أمرا بديهيا وميسورا .. ذلك أن على هذه البلدان اليوم أن تحدد وجهتها من بين عدد كبير من الاختيارات من العلم أن كل اختيار له ثمنه وله مخلفاته التي تثقل كاهل غالبية الدول الإفريقية ولا تساعد كثيرا على استقرار الأوضاع بها..فهل تريد أن توجه تعليمها الوجهة التي تؤكد فيها على هويتها وتبرز من خلالها ذاتيتها و تحقق بها استقلاليتها في مختلف مظاهر الحياة أم تريده مسخرا لإشباع حاجات المجتمع الملحة تتجاوب فيه مع معطيات وحقائق الواقع المعيش حتى و لو أدى ذلك إلى تكريس واقع الضعف والعجز؟ وهل تريد تربية تعمل على المدى البعيد أم تريد أن تقطف ثمارها على المدى القصير. كما أن هذه البلدان تحتاج أن تقرر هل هي في حاجة إلى الاستثمار التربوي فيما يخدم السلم أم أنها مضطرة إلى تطوير مدرسة تساعدها في مواجهة تحديات الحرب..كذلك هل ستعمل على استيعاب الأعداد البشرية المتزايدة أم أنها ستقتصر في اهتمامها على القلة التي تحقق بها النوعية.

وإن كل اختيار من هذه الاختيارات سوف يكلفها أكثر مما تطيقه زيادة على وجه المغامرة الذي يرتبط به.. مغامرة غير مقدرة العواقب ومن الصعب إخضاعها في كل جزئياتها إلى عملية التخطيط والحسابات الدقيقة .. أخطر من ذلك كله أن كل هذه الأعمال ، من تحديد الاختيار والتخطيط من أجل تجسيده والانتهاء

بإنجازه ، تتم في ظروف متقلبة وفي وسط غير قار مع ملاحظة أن السنوات المقبلة ستشهد المزيد من التقلبات والتطورات وبسرعة أكبر مما سيزيد الوضع تعقيدا ولا يساعد بالتالي على طرح البدائل المناسبة والمضي في الاستفادة منها.إن هذه الصعوبات التي تواجه الدول الإفريقية خاصة عند محاولتها تحديد اختياراتها التربوية الاستراتيجية هي التي سوف نتناولها بالنقاش والتحليل في الفقرات التالية موضحين بذلك الطبيعة التأرجحية التي تميز العمل التربوي في الواقع بسبب هذه الضبابية التي تكتنف الفلسفة التربوية المعتمدة

مدرسة في مواجهة واقع أو في خدمة مجتمع الغد

إن الواقع الذي نريد من المدرسة أن تُحدث فيه التطور الإيجابي لا يعرض أرضية صالحة لإقامة عليها مشروع واعد كهذا الذي نصبو إليه..نظرا للمشاكل الخانقة التي تطبعه والتي لا نطمح مع بقاءها أن يتحرك المجتمع ولو خطوة بسيطة إلى الأمام.. فمظاهر الفقر، والجهل، والمرض، والاضطرابات في العلاقات الإنسانية لا تسمح للمجتمع بمنطق مازلو[1] سوى أن يبقى في مستوى محاولات إشباع الحاجات الأولية و لا يستطيع التفكير في المستويات الراقية التي بوسع الإنسان الاجتماعي أن يدركها إذا ما تحرر من ضغوط تلك الحاجات الملحة.. فإذا عرفنا أن اقتصاديات هذه البلدان لا تسمح لها أن تقوم في آن وأحد بتغطية كل هذه الحاجيات الآنية التي من شأنها أن ترفع الحرج على الأفراد والجماعات وتمنحهم قوة تسمح لهم بالانطلاق .. وهي في حد ذاتها معالجة سطحية لمشاكل ومخلفات أوضاع ترتبت عن أسباب أعمق لا تتناولها مثل هذه الإصلاحات الشكلية -. وهذه الأخيرة بدلا أن تُساهم في إصلاح هذا الواقع المريض فإنها، وفي كثير من الأحيان، تعمل على تثبيته وتكريسه. وإما أن الاختيار يتجه كلية نحو المستقبل والتطلع من وراءه إلى مجتمع آخر يتم بناءه على أبعاد موضوعية سليمة وعلى منهجية علمية صحيحة، فيصبح قائما بذاته وقويا في بنيته يستطيع أن يتحمل كل أصناف الرياح التي تهب وتعصف وأن يملك القدرة على فرض وجود محترم، له صورة و جوهر ، و ينبض بالحياة. ولكن لا بد مع هذا الاختيار من إدارة ظهورنا للمشاكل الحالية التي تتخبط فيها هذه المجتمعات وكذا للمعاناة التي يعايشها الأفراد والجماعات في حياتهم اليومية..لأن الانشغال بها يصرفنا عن المسلك المؤدي إلى الغاية المنشودة ويبدد جهودنا وأوقاتنا ويزيد في عمر الأزمة ولا يحقق الفائدة المرجوة. غير أن مثل هذه الاستراتيجية لا تملك دعامات النجاح، فإلى أي حد يمكن اعتماد سياسة التقشف وتأجيل إشباع حاجات المجتمع الضرورية..وإذا اعتبرنا أن بُناة هذا المستقبل الذي نتطلع إليه هم أفراد المجتمع الحالي الذين يواجهون الضغوط من كل جانب ويعرفون ضنك العيش فكيف سيقوون على ذلك وكيف سيتحملون كعناصر بشرية

1- Abraham Maslow " Motivation and personality "

الدخول في تجربة مخبرية اصطناعية لا تعترف بوجودهم أصلا؟ ومن أين ستتغذى الحوافز والدوافع والرغبات، وما هي هذه الغاية التي يكون الأفراد على استعداد للتفاني من أجلها.لا شك أن المجتمع يجد نفسه أمام اختيارين أحلاهما مُر والنتائج لكليهما غير مضمونة.ولعل هذا الخوف هو أحد الأسباب المباشرة التي جعلت كثيرا من هذه البلدان تفضل حلا وسطا..وذلك من خلال إشباع بعض الحاجات الضرورية والملحة في الظرف الراهن وفي نفس الوقت الالتفات إلى المستقبل ومحاولة وضع بعض لبناته. لكن مثل هذا الحل لا يُسمن ولا يغني من جوع من حيث أنه بدوره لا يرفع التحدي القائم. فهو من جهة لا يستطيع أن يخفف بصورة كلية و شاملة من معاناة الأفراد ومن الحرج الذي يعرفونه ومن جهة أخرى لا يؤسس لقواعد المستقبل .. بل إن اعتماد الحل الوسط يضطر هذه البلدان إلى الدخول في مديونية خانقة يُقدر الثمن المقابل لخدمتها وحده بالمليارات من الدولارات سنويا .. وفي المقابل لا شيء – في الاتجاه الذي يبعث على الأمل والطمأنينة – يتغير في المجتمع.. بل يحدث العكس حيث تضعف قدرة الأفراد الشرائية عاما بعد عام مما ينعكس سلبا على حياتهم الاجتماعية ولاقتصادية والثقافية والتربوية. وبمنطق التربية فإن الاختيار الأول يعني محاولة استيعاب مشاكل المدرسة التي تطفو على السطح والتي تعرقل بصورة مباشرة نشاطها التربوي اليومي مثل ضمان مقعد بيداغوجي لكل طفل أدرك سن التمدرس حتى ولو كلفنا ذلك أن نرفع من عدد أفراد الوحدة التربوية، وإيجاد العدد الكافي من المؤطرين ولو من خلال إعداد أولي سريع يضمن حدا أدنى من المؤهلات، ومحاولة تنظيم التعليم على نحو يتجاوب مع حقائق المجتمع الحالي .وإذا استطاعت هذه المؤسسة أن تتماشى مع المجتمع ومعطياته فهو أقصى ما تصبو إليه من خلال هذا التوجه الذي لا يلتفت فيه إلى دور المدرسة في المستقبل وكيف ستتموقع في سياق ما يحدث من تقلبات وتطورات في أوضاع المجتمعات والشعوب. وهذه المؤسسة يتوقف عطاءها بالضرورة عندما تعجز عن مواكبة حركة نمو المجتمع فيتحول فلك دورانها إلى هامش الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وحتى يتسنى لها البقاء فإنها تحتاج إلى دعم مباشر يضطرها إلى الدخول في تبعية والقبول بالوصاية التي من شأنها أن تقلص من دورها الرائد في المجتمع. أما الاختيار الذي يتطلع إلى مستقبل زاهر وإلى وجود حقيقي لهذه المؤسسة فإنه لا ينطلق من مخلفات الأنظمة التربوية التي عرفتها هذه البلدان والتي عجزت جميعها عن تحريك عجلة المجتمع..وبدلا من ذلك يحدد بروح علمية وبكل موضوعية النهج الذي يرقى بهذه المؤسسة ويدفعها لتصبح أداة التغيير في المجتمع. وقد يكلف هذا الاختيار عدم الالتفات إلى واقع المدرسة المريض أو عدم الاهتمام به أو اعتماده كأرضية للتغيير و الإصلاح.. فقد نحتاج معه إلى إهمال العدد الكبير الذي طالما احتشد في هذه المؤسسات حتى لا يؤدي الانشغال به إلى تمييع

الجهود..كما قد نضطر إلى ترك موضوع الأمية المتفشية إلى حين والتفرغ لبناء مدرسة تستطيع تخريج الكفاءات التي يعول عليها في تأطير المؤسسات التربوية مستقبلا ومختلف مرافق حياة المجتمع الحيوية. أما الآثار الناجمة عن اعتماد هذه السياسة فتمثل تحديا إضافيا لهذه البلدان..حيث أنها تساعد على انتشار الأمراض الاجتماعية وتفشي مظاهر الانحراف نظرا لأن نسبة قليلة من أفراد المجتمع تحصل على تربية وباقي أفراد المجتمع يتم إهمالهم..وما قد يزيد الوضع تعقيدا أن كثيرا من البلدان الإفريقية لا تعرف استقرارا داخليا وتواجه اضطرابات بصورة دائمة. بالنسبة للحل الوسط فإنه يدفع بالمؤسسة التربوية إلى البحث عن وسائل البقاء ولو كان بقاء شكليا وهو وضع، على المديين المتوسط والبعيد ، يلفظه الواقع و يجرف به. وعموما فإن الإشباع الجزئي للحاجات يحول المؤسسة التربوية إلى مجرد سوق استهلاكية وامتدادا لغيرها لا وجود فيها لمفاهيم الابتكار والبداع التي تنتعش عادة في ظل الحرية والاستقلالية وفي تفاعل مع عدد من العوامل والمتغيرات [2].

مدرسة تحافظ على هوية المجتمع أو بدون انتماء ثقافي

إن الاستثمار في المجال التربوي يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالح المجتمع وتطوير إمكاناته الذاتية .. فيفترض أن تعطي هذه المؤسسة ولاءها لمجتمعها الأصلي وتحاول أن تعزز بتكوينها وإعدادها للعناصر البشرية المعاني الثقافية الخاصة وكل ما يميز هذا المجتمع. لكن أي الوجهتين ينبغي أن تأخذ هذه المؤسسة، هل تسلك الطريق الذي يساعد على نشر الرفاهية وتعميمها على كافة أفراد المجتمع وبذلك نقول أن أفراد مجتمع بعينه استفادوا فعلا من خدمة المدرسة فتعمل هذه الأخيرة على ضمان التأطير المناسب لكل القطاعات الحيوية في المجتمع قصد رفع التحديات التي تواجهها وتحقق بذلك الاكتفاء الذاتي وتدخل بفائض منتوجها كطرف منافس في السوق الدولية..ويصبح المجتمع متميزا ومعروفا بفعالياته الاقتصادية ونفوذه التجاري التسويقي وابتكاراته العلمية والتكنولوجية.. وهو اختيار قد يجد في الواقع الدولي ما يسانده إذا توافقت الأهداف والتقت المصالح .. فالشركات المتعددة الجنسيات تنظر إلى البلدان الإفريقية على أنها مناطق واعدة. فهي مستعدة للدخول باستثماراتها الضخمة ضمانا لاستمرار نموها وتمديد عمرها خاصة إذا عرفنا أن بلدان إفريقيا تحتاج الكثير في المجال الصناعي والزراعي والتربوي والاجتماعي. فإذا جاءت المدرسة تواكب هذه الحركة العمرانية الصناعية التجارية الزراعية فإنها بالتأكيد سيكون لها شأن خاص وهو اختيار لا يحرج أطرافا فاعلة أخرى . لكن مع الحرص فقط على عدم إقحام في المعادلة التربوية عناصر الثقافة والسياسة . فالمدرسة تسعى لإعداد الفرد الفعال الذي يستطيع أن يتكيف مع الواقع ويحقق بإمكاناته الخاصة إنجازات يساهم بها في خدمة أفراد

2- Gabriel et Brigitte Veraldi " Psychologie de la creation " pp.54-57

مجتمعة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. بعبارة أدق فإن برامج المدرسة تتصف بالنفعية البراجمتية ولا تُصبغ بأي لون ثقافي واجتماعي. لكن هل هذا المجتمع الذي نتحدث عنه موجود فعلا ما دام ليس هناك شيء يميزه أو يربط بين حلقات ماضيه و حاضره ومستقبله ؟ . ألا يكون هذا الاختيار قد تحول إلى مجرد سوق تتنافس فيها القوى الاقتصادية العالمية مسخرة المدرسة المحلية لأغراضها الخاصة التي لا تلتقي بالضرورة مع مصالح المجتمع الحيوية .. وحتى إذا كان ذلك يعود ببعض الفائدة على الأفراد ، فإن هذه الفائدة لا ترسخ القواعد التي تضمن استقلالية القرار ولا تؤسس اقتصادا قويا في خدمة المجتمع الأصلي بصورة ثابتة .. وإنما تأتي هذه الفائدة عرضا . فالرفاهية، إذا تحققت، تمثل وضعا استثنائيا قد لا يطول عمره نظرا لتحكم القوى الأجنبية فيها بصورة مباشرة. أو أنها تسير في طريق تأكيد الذات وتطويرها وتعتبر المدرسة ناجحة حينئذ إذا استطاعت ترسيخ دعائم الشخصية الوطنية وإعادة بعث من جديد العناصر الاجتماعية الثقافية وتدعيم المواقف والقناعات السياسية والتربوية الثابتة. وتحرص الأمة على تسخير كل إمكاناتها لخدمة هذه الجوانب الهامة في حياتها وحياة أفرادها وتستثمر في القطاع التربوي بالدرجة الأولى لتحقيق هذا المجتمع المتميز والمحافظة عليه.. وهذا يكلفها سلوك طرق واعتماد أساليب ليست بالضرورة أمثل .. فهذا اللون الثقافي البارز في حياة المجتمع يوجه تقريبا معظم أنشطته الحيوية الأخرى من سياسية واقتصادية و لذلك قد تمثل في حقيقتها، بسبب ما يترتب عنها من صور تطبيقية في الواقع المعاش، شروطا يقبلها بعض المتعاملين أو الشركاء و يرفضها البعض الآخر. كما أن المواقف السياسية التي تمليها الحقائق الثقافية تستجر مواقف أخرى تكملها أو مواقف مغايرة تتعارض معها. و من الصعب على هذه المدرسة التي تحمل انشغالات المجتمع الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية أن تتطلع إلى مستوى يسمح لها أن تتحول إلى مؤسسة قوية بذاتها تؤثر في المحيط الداخلي والخارجي ولا تتأثر بهما . وما يحدث عادة أنها تعجز عن تحقيق الوجود المستقل بوسائلها الخاصة.. ذلك أن كثيرا من العناصر والأبعاد التي تركز عليها في برامجها تستهلك الطاقة والجهد والمال بدون مردود يُذكر.. وتضطر بذلك إلى أن تتحول إلى مؤسسة تابعة لغيرها تعيش من ميزانية مخصصة يتوقع أن تزيد سنة بعد سنة. وحتى يتسنى لهذه المدرسة أن ترسم للمجتمع المسلك الذي يجب أن يسير فيه و أن تجمع كل المعطيات التي تسمح له على ضوءها أن يقرر مصيره ، تحتاج أولا أن تقف على قدميها و تدعم وجودها .. ويبدو أن هذا الاختيار يقلص من فرص تحقيق هذا المطلب لأنه يضطرها إلى الدخول في تجارب غير استثمارية بالنسبة للمستقبل و لا يسمح لها باستغلال أنواع الدعم التي يقدمها المجتمع ..من ناحية أخرى إذا اختارت المدرسة أن تنشغل بخصائص المجتمع و الاهتمام بمميزاته فما هي الأوجه التي ستركز عليها بنوع من الأولوية ولماذا ؟ وتقديم

الأجوبة على هذه الأسئلة ومثيلتها ليست مسألة سهلة ذلك أن المجتمع نفسه يحتضن عدة مجتمعات صغيرة وعدة ثقافات وأصنافا من التقاليد والأعراف التي لا يلتقي حولها بالضرورة كل أفراد المجتمع .. بل إن بعضها تدور حولها خلافات تتحول أحيانا إلى صراعات عنيفة ومواجهات مسلحة[3] . زيادة على أن الأوضاع الاجتماعية ، كما قال النجيحي، ليست في عالم تغير فقط و لكن التغيرات الحادثة نفسها تجري في اتجاهات متباينة لدرجة أنها تسببت في الاضطراب الاجتماعي والصراع الاجتماعي" وافتراض أن هذه التغيرات، كما يضيف، تتجه إلى نتاج اجتماعي متسق يحتاج إلى قدر كبير من الجهل و السذاجة العلمية "[4]. و إذا كان مجرد مطالبة المدرسة بضرورة عكسها في العملية التربوية تلك التغيرات الاجتماعية التي حدثت وتحدث لا يمكن تحقيق في مثل هذه الظروف التي تعرفها البلدان الإفريقية فكيف لنا أن ننتظر من هذه المؤسسة أن تؤدي دورا فعالا في توجيه التغيير الاجتماعي نفسه ؟ ولا شك أن اختيار الحل الوسط مع الإبقاء على مؤسسة تربوية ضعيفة لا يستطيع أن يحدث التغيير المطلوب.. فالمدرسة التي تحتضن الضعف والعجز لا أمل في أن تتحول في يوم من الأيام إلى مؤسسة تساهم في توجيه المجتمع وتحريك دواليب الحياة فيه.. وهكذا تجد البلدان الإفريقية نفسها أمام اختيارات صعبة و مكلفة و لا تخلو من أوجه المغامرة و إمكانية الدخول في التجارب التي لا ندري كيف ستكون نتائجها و ماذا يمكن أن ينجر عنها.. علما بأن عامل الزمن ليس في صالح هذه البلدان وأن أي خطوة غير محسوبة تُقبل عليها قد تضيف تحديات أخرى و متطلبات جديدة يصعب مواجهتها وينصرف الاهتمام بها بالمجتمع إلى مسائل ثانوية و قضايا هامشية بعيدا عن ساحة التنافس الحقيقية. وهذا بطبيعة الحال يحرمها من فرص مواكبة الركب الحضاري وإمكانية اللحاق به و مزاحمة الأقوياء فيه.

تربية استهلاكية أو تربية إبداعية

من العناصر الحساسة التي تتجاذبها الأطراف المتصارعة وتتنافس حولها القوى العالمية المنتوج التربوي والوسائل والأدوات المؤطرة والمساعدة للعملية التربوية. ولا شك أن التفوق الاقتصادي والدخول بقوة الأسواق الاستهلاكية قد يساعد عليه ويمهد له بصورة فعالة فرض التوجه التربوي.هذا الأخير يهيء العقول ويعد النفوس لتبني نمط من العيش..نمط يتكفل أصحاب رؤوس الأموال المتنافسون بتوفير كل متطلباته.وهذا ما يبرر حرص بعض الدول العظمى على الولوج إلى حلبة الصراع من باب التربية ومؤسساتها..فهي تشجع على الاستثمار في القطاع التربوي في المديين القريب والمتوسط قصد كسب الرهان الاقتصادي في المدى البعيد.

---

[3] – صراع التونسي و المونسـو .

[4] – النجيحي ، محمد لبيب " دور التربية في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول النامية " ص.76

وأمام الدول الإفريقية أن تقرر السير في اتجاه تربوي استهلاكي أو في اتجاه تربوي إبداعي. فإذا اختارت الطريق الأول بحيث تأخذ بسياسة البرامج الجاهزة التي جُربت بنجاح في البلدان المتقدمة وأعطت نتائجها، فإنها ستجد مادته متوفرة في السوق وبأسعار تنافسية، ولا تحتاج إلى تأسيس جديد ولا حتى التفكير في الوسائل المعينة والمساعدة على تطبيقها على أرض الواقع .. فكلها تمثل جزءا من معروضات السوق التربوي .. وهنا تصبح هذه البلدان مضطرة إلى إخضاع واقعها لبرامج نشأت أصلا في مناخ مغاير ولها منطلقاتها الخاصة. وحتى تأخذ مكانتها الطبيعية بما يسمح لها أن تحقق أهدافها، تحتاج إلى أحداث تغيير في ذهنية الأفراد والجماعات وتحتاج إلى تخطي كثير من المعطيات الاجتماعية والثقافية و تجاوزها.. بل وأحيانا التعارض معها أو حتى الدخول في صراع مع من يحرصون عليها. كما أن الاكتفاء بتعاطي البرامج الجاهزة يحول قطاع التربية الحساس إلى سوق استهلاكية تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات التي لا يهمها سوى تحقيق المزيد من الأرباح ولا يهمها كثيرا استقرار القطاع وطبيعة المكانة التي يحتلها داخل المجتمع وعلاقته بباقي القطاعات.. كذلك فإن هذا المجال الحيوي يصبح مرهونا وتابعا ولا يُترك للمجتمع الأصلي وأصحاب القرار فيه سوى هامش بسيط لتجسيد مفهوم السيادة. وهكذا تدخل العملية التربوية التجربة مكبلة بالشروط ومقيدة المسلك والهدف في ظل مضايقات الواقع وضغوطه. أما إذا اقتنعت هذه البلدان بضرورة تنمية إمكاناتها الذاتية قصد توجيه هذا القطاع وتحريره من كل هيمنة أو نفوذ لا يخدم مصالح المجتمع بصورة مباشرة، فإنها لا تستغني عن إعداد برامج تتلاءم مع ظروفها وصالحة لتحريك العقول وتهيئة لهم الظروف للإنتاج والإبداع وتقديم ما أمكن من مساهمة خدمة للمجتمع وتجاوبا مع المتطلبات المساعدة على رفع التحديات التي تواجهه. لكن الاستقلالية بهذا المعنى تعني بالنسبة لكثير من الدول الإبقاء على مدرسة ضعيفة تتخبط في مشاكل هامشية غير قادرة على الارتقاء بالفعل التربوي إلى هذا المستوى الذي يسمح لهذه المجتمعات أن تفتح صفحة جديدة في حياتها تبدأ فيها بتسجيل حضور محترم وتعمل على تحسين أوضاعها وتطوير قدراتها من أجل تسجيل حضور أقوى يضمن لها البقاء في ظل المنافسة الشرسة التي لا ترحم الضعيف ولا تلتفت إلى القاصر العاجز[5].فهي عاجزة عن توفير المربين بالعدد والنوع وأبسط الوسائل مثل الكتاب المدرسي وتلجأ في كثير من الأحيان إلى دعم ومساعدة هيئات دولية مثل منظمة اليونسكو..زيادة على أن قطاع التربية في الظروف الحالية لا يستطيع أن يعتمد البحث التربوي الكفيل بإيجاد الحلول الصحيحة والعلمية للمشاكل التي تواجهه..إن هذا النوع من البحث يتطلب ميزانية ضخمة تفوق إمكانيات هذه البلدان..وحتى إذا استطاعت أن توفرها فإن الترول إلى واقع

5 منصوري عبدالحق " العولمة و انتعاش الخصوصية العربية الإسلامية " مجلة الحضارة الإسلامية ص.82

المؤسسة التربوية المريض ومحاولة فهم ما يجري بها و ما يحدث لها قد ينتهي إلى معطيات تعرض صورا مشوهة للواقع ذلك أن الدراسات – حتى تلك التي اجتمعت فيها الشروط الموضوعية وأجريت في ظروف طبيعية مواتية – غالبا ما تتناول ما يطفو على سطح الواقع من أعراض ولا تبحث في العوامل التي تقف وراء هذه الأعراض.. وتنتهي إلى نتائج لها قيمتها العلمية من حيث أنها تتويج لجهود تهيكلت ضمن خطة سليمة ومن خلال منهجية علمية صحيحة..وهنا يكمن الخطر لأن النتائج المضللة التي نتوصل إليها بواسطة هذه البحوث والدراسات الميدانية لا يمكن رفضها..لأنها تعبير صادق عن واقع غير أنه واقع مشوه ..مع التنبيه إلى عجز مثل هذه التحقيقات عن تسليط الأضواء الكاشفة على الواقع العميق الذي تخفيه تلك المظاهر والصور الملموسة والمحسوسة وملاحظة أنه لا أمل في أحداث أي تغيير في حياة المجتمع بدون الالتفات إليه وتناوله بالوصف والتحليل.

تربية تؤكد على السلم أو تربية تستعد للحرب

إن المجتمعات الإفريقية بحكم موقعها وواقعها تعيش هاجس الحرب. هذه الأخيرة لم تتوقف طيلة هذا القرن حتى بعد خروج الاستعمار الأوروبي منها..وحتى بالنسبة لتلك الدول التي لا تعرف في الوقت الراهن مواجهات فإن احتمال نشوب الحرب مع جيرانها وارد في كل لحظة وفي كل حين.ونحن لا نتساءل هنا عن الطرف أو الأطراف التي تحرك الخيوط لتظل إفريقيا على هذه الحال..ولكن نريد أن نلتفت إلى السياسة الواقعية التي من المحتمل جدا أن يعتمدها القادة ويجدون لأنفسهم في اعتمادها كل المبررات.. فهل سيلغون مفهوم الحرب من حساباتهم ويتركون الاستعداد لها دون الخوف من مباغتة الجيران لهم بحرب يفرضونها عليهم ويختارون طريق السلم مهما كان الثمن الذي يدفعونه من أجل المضي في هذه السياسة. أو أنهم يفضلون الاستعداد للحرب ويضطرون إلى تخصيص الأموال اللازمة لمتابعة التهيئة والتعبئة تحسبا للحرب التي يمكن أن تنشب.. وهي أموال معتبرة تُقتطع من الميزانية العامة والتي كان من الممكن أن تخصص لتطوير مجالات الحياة الحساسة الأخرى من صناعة وزراعة. ولتحقيق أهداف كل توجه يحتاج هؤلاء القادة إلى تكييف معطيات التربية وتوجيهها. فإنها عندما تراهن على قيام الحرب لا يمكنها أن تهتم ببعض ميادين الحياة حتى ولو كانت ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية بما في ذلك قطاع التربية الذي يتبنى مناهج تتجاوب مع طوارئ الحرب ولا تحمل معها هموم المجتمع وانشغالاته الأخرى مما يودي حتما إلى ضعف هذا المجتمع.ولعل المثال التقليدي هنا يتمثل في ما كان يُدعى بالاتحاد السوفياتي الذي ظل يستعد للحرب ويطور ترسانته العسكرية ولكن الثمن

مقابل هذا الاستثمار هو انهيار اقتصادياتها. وكما هو واضح فإن توجيه العمل التربوي الوجهة السلمية قد يجعل أعداء هذه المجتمعات تطمع في استغلال هذه الفترة لتوجيه لها ضربات تضعف كيانها وقد تبقى نتيجة لذلك تعيش في فلك الآخرين خاضعة وتابعة تُملى عليها الشروط وتُفرض عليها القيود ولا تملك أن تراجعها ولن تكون العملية التربوية، مهما عرفت من مراجعة وإصلاح، أكثر من وسيلة لتكريس التخلف والعجز[6].من ناحية أخرى فإن تسخير الجهود التربوية لخدمة الحرب ومتطلباتها سيأتي على الأخضر واليابس ولا يترك فرصة للمجتمع للدخول في برامج البناء والتعمير لأنها أصلا تتعارض مع منطق الحرب .. وحتى مع توفر الرغبة يكون من الناحية العملية أمرا صعبا. والمؤسسة التربوية الخاضعة لهذا الواقع الضاغط يتعذر عليها النهوض بالحركة العلمية الواعدة التي تستطيع أن تحسن من أدائها و ترفع بالتالي التحديات التي تواجه هذا المجتمع.

التربية في خدمة السياسة أو السياسة في خدمة التربية

إن البلاد الإفريقية تحتاج كذلك أن تقرر هل تبقي جهازها التربوي مستقلا عن كل توجه سياسي وذلك حتى يتفرغ لمهمة تطوير العلم والبحث العلمي وإعداد عناصر بشرية تستطيع أنْ تخدم المجتمع بكفاءاتها وقدراتها في مختلف ميادين الحياة ويستطيع هذا المجتمع بهذه الكفاءات وما تملكه من مؤهلات وإمكانات أن يدخل سوق المنافسة العالمي ويفرض نفسه بجدارة واستحقاق..وفي هذه الحالة لا بد من خدمة التربية ورعايتها والمحافظة عليها وعدم إقحامها في عالم السياسة إلا من أجل عرض وجهة نظرها العلمية سواء في أساليب وطرق تسيير المجتمع أم في تنظيم أولوياته أم في تقويم الواقع بكل صدق وموضوعية.. وتلتزم وهي تقدم هذه الخدمة الضرورية حيادا تاما. فتتحول هذه المؤسسة من خلال موقعها ذلك إلى قلب الأمة النابض الذي تستمد منه قوتها وسلامتها. أو أنها تختار أن توظف التربية ومؤسساتها في خدمة السياسة فتتحول المدرسة إلى بوق من أبواق السياسيين تسير في كل برامجها وأنشطتها على ضوء الخطوط السياسية العريضة وتتوجه العملية التربوية الوجهة التي تتجاوب فيها مع المشاريع الاقتصادية الآنية التي تقررها الحكومات القائمة. وإذا كان هذا الاختيار من محاسنه أن يوفق بين السياسة المعلنة والصورة التطبيقية..فإنه مع ذلك يضيق من أفق المدرسة ويحد من مجالها..حيث لا تملك بعد ذلك سوى أن تساير السياسة المقررة والتي كثيرا ما تتجاهل قناعات المربين وتقفز على الحقائق العلمية وعلى ما هو أحيانا موضع إجماع واتفاق بين الباحثين. كذلك فإن كل تغيير في السياسة سيكون له صدى على مستوى استقرار العملية التربوية. إضافة إلى أنها تضطر من خلال هذا الاختيار إلى تبني

6 منصوري عبد الحق " التربية وسيلة الانتعاش و التطور أم أداة تكريس العجز والتبعية" ص.35-43

أخطاء العمل السياسي وكل مظاهر قصوره وعجزه. وفي ظل هذا التعارض مع وظيفتها الأصلية و هذه التبعية الخانقة لا يمكن أن نتوقع منها الكثير و في نهاية المطاف سوف تعجز عن خدمة نفسها وخدمة المجتمع من وراءها.

الخاتمة

إن المجتمعات الإفريقية تدرك أن مستقبلها مرهون بمدى قدرتها على تطوير القطاع التربوي وكيفية توجيهها للعملية التربوية. ولكن تحديد المسلك الذي ينبغي أن تسير فيه المدرسة عملية صعبة نظرا لما يترتب عليه من نتائج ..علما بأن لكل اختيار لمن يتحمله المجتمع و وجه للمغامرة لا تُعرف عواقبه.

قائمة المراجع باللغة العربية

1 – النجيحي، محمد لبيب " دور التربية في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول النامية " ص.76 دار النهضة العربية، بيروت، الطبغة الثانية 1981

2– منصوري عبد الحق " العولمة و انتعاش الخصوصية العربية الإسلامية " مجلة الحضارة الإسلامية ص.82 مجلة الحضارة الاسلامية ، العدد6(خاص بالملتقى الدولي حول: الاسلام و الدراسات المستقبلية). ديسمبر 1999 جامعة وهران.

3– منصوري عبد الحق " التربية وسيلة الانتعاش و التطور أم أداة تكريس العجز والتبعية" مجلة علوم التربية المغربية، المجلد الثاني، العدد 15، السنة السابعة ، أكتوبر 1998 .ص.35-43

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Abraham Maslow (1970) “ Motivation and personality “ Harper and Row: New York

3- Gabriel et Brigitte Veraldi “ Psychologie de la creation “ Marabout Service , pp.54-57